الاتحاد البرلماني العربي
الأمانة العامة

الاتحاد البرلماني الإفريقي
الأمانة العامة

البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الثالث عشر

للحوار البرلماني العربي ــ الإفريقي

الرباط – المملكة المغربية

26 – 27 حزيران/ يونيو 2013

البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الثالث عشر

للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي

الرباط – المملكة المغربية

26 – 27 حزيران/ يونيو 2013

البيان الختامي

عقد المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الثالث عشر في الرباط، المغرب، يومي 26 و27 حزيران/ يونيو 2013، بدعوة من البرلمان المغربي.

وقد شاركت في المؤتمر وفود تمثل البرلمانات والجمعيات الوطنية للدول الإفريقية والعربية التالية:

الجزائر – الإمارات العربية المتحدة – البحرين – بوركينا فاسو – الكونغو – الكوت ديفوار – جيبوتي – الجابون – غانا – غينيا الاستوائية – العراق – الأردن – الكويت – لبنان – ليبيا – مالي – المغرب – موريتانيا – نيجيريا – أوغندا – فلسطين – جمهورية الكونغو الديمقراطية – رواندا – السودان – تشاد – تونس – اليمن.

كما شارك في المؤتمر كمراقبين ممثلو المنظمات الآتية:

اللجنة البرلمانية للمجموعة الاقتصادية والنقدية لغرب أفريقيا – المجلس الاستشاري لاتحاد المغرب العربي – جامعة الدول العربية – الاتحاد البرلماني للتعاون الإسلامي – الاتحاد البرلماني لمجموعة دول الإيجاد.

الجلسة الافتتاحية:

عقدت الجلسة الافتتاحية في برلمان المغرب برئاسة الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين. وجلس بجانبه معالي السيد روز موكنتنابا، رئيسة مجلس النواب في رواندا ورئيسة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، وممثل رئيس الاتحاد البرلماني العربي، السيد عبد الله بن خلف الدوسري، النائب الأول لرئيس مجلس النواب البحريني، والأمينان العامان للاتحادين الإفريقي والعربي.

وقد تميزت الكلمة التي ألقاها السيد محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، باستحضاره في البداية لسمتين بارزتين بخصوص انعقاد المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الثالث عشر متمثلتين في اقتران موعد انعقاده بدينامية التغيير الواسعة التي تشهدها جملة من البلدان العربية والإفريقية وكذا راهنية القضايا المعروضة على هذه الدورة في المؤتمر.

وأشار السيد الرئيس إلى التحولات الطارئة على المشهد السياسي العربي جرّاء حركة الربيع العربي والتحديات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة وخلص بذلك إلى وجود ازدواجية لبلدان تعيش في ظل الاستقرار والسلم مقابل أخرى يهددها الاضطراب والإرهاب والعنف والجريمة المنظمة.

وشدد الرئيس على راهنية موضوع الأديان والأماكن المقدسة معتبراً أن التطورات المؤسفة بهذا الخصوص تتطلب منا جميعاً التكفير الجماعي في إيجاد الآليات الكفيلة بضمان احترام الأديان والأماكن المقدسة وحماية الثقافات الوطنية المتعددة، دون المساس بمقومات التماسك الاجتماعي، وصيانة الحق في المشاركة والتمثيلية السياسية للأقليات المختلفة دينياً وثقافياً وفي نفس الإطار ينبغي تقوية جسور الحوار في المجتمعات العربية والإفريقية ودعم أسس المصالحة والتعايش المشترك، وانخراط البرلمانات العربية والإفريقية في سن تشريعات وقوانين، والمساهمة في إرساء سياسات عمومية ناجعة لمحاربة كل أشكال التمييز كيفما كان مصدرها ونوعها.

بعد كلمة ترحيب للمشاركين من رئيس مجلس المستشارين، ألقت السيدة رئيسة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي كلمتها.

وبعد أن أعربت، نيابة عن الاتحاد البرلماني الإفريقي، تقديرها وعرفانها العميق للمغرب لاستضافة هذا المؤتمر الذي أتي بعد المؤتمر الذي عقد في أبوجا في أبريل 2009، أشادت السيدة روز مونتاناكابا بتنظيم المؤتمر الثالث عشر بعد فترة تميزت بصعوبة العثور على بلد مضيف. وأضافت أن هذا المؤتمر سوف يعيد تواصل الحوار البرلماني الإفريقي العربي الذي لا يمكن التشكيك بأهميته.

وحول الوضع الدولي، تحدثت رئيسة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي عن شكوك كبيرة حول مستقبل شعوب بلداننا. وقالت إن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تزال تتسم بالظلم.

في القارة الإفريقية، أشارت الرئيسة إلى أن معدلات النمو المسجلة في بعض البلدان لم تحل مظاهر القصور على المستوى الاجتماعي لأن الكثير من الناس لا يزالون يعانون من الفقر وآثاره. وبالنظر إلى ذلك، دعت المستثمرين للاهتمام بأفريقيا التي لديها إمكانات ضخمة غير مستغلة في العديد من المجالات، وتقدم معدل للعائد على الاستثمار من بين أعلى المعدلات في العالم.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع الاقتصادي على جدول أعمال المؤتمر حول «تطوير التعاون العربي الإفريقي لدعم اقتصاديات الدول الإفريقية والعربية خاصة المشاريع الاقتصادية المشتركة».

وتحقيقاً لهذه الغاية، دعت لتضامن أوثق بين أفريقيا والعالم العربي من خلال الدعوة لشراكة تقوم على أساس النظر لأفضل المصالح، وهي شراكة رابحة – رابحة تتمتع ببيئة مواتية للاستثمار.

ودعت البرلمانيين للقيام بدور هام مع حكوماتهم لتبني التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لإزالة الحواجز التي تحول دون تنمية الاستثمار مع العمل على ضمان وجود بيئة مستقرة على أساس احترام القيم الديمقراطية والحكامة الجيدة.

وأضافت أنه يتحتم علينا بناء استراتيجية الاستثمار الإفريقي العربي الحقيقي في بلادنا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

في إشارة إلى الموضوع الثاني الذي سيتطرق إليه المؤتمر، وهو «دور البرلمانات الإفريقية والعربية لضمان احترام الأديان والمقدسات في المنطقتين وحماية الثقافات الوطنية للشعوب الوطنية الإفريقية والعربية من آثار العولمة»، طالبت الرئيسة المشاركين بإيلاء اهتمام خاص لهذه المسألة في ضوء تفاقم العنف بين الأديان وضد العقائد التي عرفت في السنوات الأخيرة. في الواقع، ترتكب جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان والرموز الدينية كل يوم في العالم، وبالتالي فإن مظاهر العنف هذه تعتبر تحدياً لنا جميعاً، نظراً لمسؤولياتنا كمشرعين لوضع سياسات لاحترام الأديان والمعتقدات، وحماية الأماكن المقدسة ودور العبادة والمزارات والرموز الدينية.

وقد أبرزت أيضاً التهديدات التي تشكلها عملية العولمة الجارية على الثقافات والهويات المحلية والوطنية، والخوف من الإنشاء التدريجي لعالم أحادي القطب يتسم بالاستبعاد والصراع. وأعربت عن اعتقادها أنه إذا كانت العولمة ضرورية للازدهار، فإن حفظ وإدارة التنوع الثقافي من أسس السلام ووسيلة للسيطرة على هذه العولمة.

وأشارت السيدة روز موكانتانابا إلى أن التحديات المشتركة بين إفريقيا والعالم العربي كثيرة، وعليه فيجب أن تعبأ بلداننا لاتخاذ إجراءات للتصدي لها باستخدام قدرتنا على القيام بخطوات مشتركة وتضامنية على الصعيد الوطني والدولي بما يتفق مع الأهداف الدولية للتنمية التضامنية المسطرة ضمن التعاون العربي الإفريقي.

وقد أنهت السيدة رئيسة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي كلمتها بتكرار شكرها للبلد المضيف، وتمنت النجاح للمؤتمر.

وبدوره، شكر السيد عبد الله الدوسري، النائب الأول لرئيس مجلس النواب في مملكة البحرين، ممثلاً لرئيس الاتحاد البرلماني العربي، السلطات المغربية على كرم الضيافة والجهود المبذولة لإنجاح المؤتمر وأشاد بالأهمية المعطاة لتعزيز التضامن والتعاون العربي الإفريقي.

وفيما يتعلق بتطوير التعاون العربي الإفريقي، فقد دعا لإنشاء نظام متكامل، نظراً للتكامل بين المناطق الإفريقية والعربية.

وأما بالنسبة لاحترام الأديان والثقافات الوطنية، فقد أكّد السيد الدوسري ممثل الاتحاد البرلماني العربي خصوصاً على الدور الذي يجب أن يضطلع به البرلمانيون في حماية الأماكن المقدسة مثل القدس الشريف.

وتمنى النجاح للمؤتمر الثالث عشر.

وبعد ذلك أجرى الرئيس انتخاب أعضاء المكتب على النحو التالي:

- معالي السيد سيرافين سيرتيشه دوغان مالابو، رئيس مجلس النواب في غينيا الاستوائية، نائباً لرئيس المؤتمر؛
- معالي السيد زهير صندوقة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، مقرراً.
- تضمن جدول أعمال المؤتمر الذي تم إقراره ما يلي:

1 – انتخاب مكتب المؤتمر.

2 – إقرار جدول الأعمال.

3 – تقرير لجنة المتابعة.

4 – تبادل وجهات النظر حول:

أ. تطوير التعاون العربي الإفريقي لدعم اقتصاديات الدول الإفريقية والعربية، وخاصة في المشاريع الاقتصادية المشتركة.

ب. دور البرلمانات الإفريقية والعربية لضمان احترام الأديان والمقدسات في المنطقتين وحماية الثقافات الوطنية للسكان الأفارقة والعرب ضد آثار العولمة.

5 – تشكيل لجنة المتابعة الجديدة.

6 – تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر الرابع عشر.

الجانب العربي: الجزائر، الأردن، المغرب، موريتانيا، اليمن (والكويت ممثلة للاتحاد البرلماني العربي).

الجلسة الختامية:

عقدت الجلسة الختامية للمؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الثالث عشر مساء يوم الخميس الواقع في 27 يونيو 2013 برئاسة الدكتور محمد الشيخ بيد الله – رئيس مجلس المستشارين وبحضور الأستاذ كريم غلاب – رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية الذي ألقى كلمة رحب فيها بالمشاركين في المؤتمر وذكّر فيها باعتزاز المغرب لكونه ينتمي إلى الشمال الإفريقي إضافة إلى عمقه العربي في آن واحد. مما جعل النسيج الحضاري والثقافي واللغوي والاجتماعي والرمزي للمغرب متنوع ومتعدد وغني بالعناصر العربية الإفريقية المنصهرة مع العناصر الأمازيغية والأندلسية والعبرية.

كما استحضر السيد رئيس مجلس النواب باعتزاز أوجه التعاون جنوب – جنوب، الذي كانت عدة بلدان عربية وأفريقية قد انخرطت فيه مع بدايات الاستقلال والتحرر، كما ذكر بالتعاون العربي الإفريقي الرسمي الذي انطلق سنة 1974 عندما وافق مؤتمر القمة العربي السابع الذي انعقد في الرباط على عقد مؤتمر قمة عربي إفريقي، والذي انعقد فعلاً في القاهرة سنة 1977 راسماً الطريق للعمل المشترك بين الجانبين الإفريقي والعربي.

وأبدى السيد رئيس مجلس النواب أمله أن يكون هذا المؤتمر قد حدّد أفقاً جديداً للعمل البرلماني الإفريقي العربي المشترك، كما تحدث عن النقاط المدرجة في جدول أعماله مؤكداً الحاجة الإفريقية والعربية إلى تكثيف التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري والإنمائي، مؤكداً على ضرورة المبادرة كبرلمانات وقوة اقتراحية للوصول إلى المستوى المطلوب والارتقاء إلى انتظارات وتوقعات الشعوب الإفريقية والعربية.

وقد وافق المؤتمر خلال هذه الجلسة على القرارات التالية:

I – الحالة في أفريقيا

بعد أن بحث المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الثالث عشر الحالة السياسية في أفريقيا، وإذ يقر أن السلام شرط أساسي لتطوير وتشجيع الاستثمار والنمو، وتحقيقاً لهذه الغاية لا بد من التركيز على الحوار كوسيلة لتسوية النزاعات،

فإنه:

1. يعرب عن ارتياحه للتطورات الإيجابية في مالي خاصة بعد اتفاق 18 حزيران/ يونيو 2013 الموقّع في واجادوجو بين الحكومة المالية وحركة الطوارق، التي تمهد الطريق لتنظيم الانتخابات الرئاسية في 28 تموز/ يوليو 2013، ويشجع الأطراف الفاعلة في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المستقبلية المعنية بتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)، والاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي على مواصلة جهودهم من أجل السلام والاستقرار واستكمال عملية عودة مالي إلى النظام الدستوري؛

2. يرحب بمواصلة تحسن الوضع في كوت ديفوار ويشجع جميع الأطراف الإيفوارية للمشاركة في آليات المصالحة والمساهمة في الجهود الجارية لتعزيز السلام، ودعا الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي لدعم هذه العملية؛

3. يحث جميع الأطراف في غينيا على اللجوء إلى الحوار والعمل بحزم للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار من أجل خلق الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية؛

4. يعرب عن قلقه إزاء الوضع في غينيا بيساو، ويشدد على ضرورة إجراء انتخابات للعودة إلى النظام الدستوري بحلول 31 كانون الأول/ ديسمبر عام 2013، ويدعو كل الأطراف الفاعلة في غينيا بيساو لتسريع تنفيذ عملية الانتقال السياسي؛

5. يدين الانقلاب الذي وقع في جمهورية أفريقيا الوسطي ويعرب عن قلقه العميق إزاء تكرار التغييرات غير الدستورية والوضع غير المستقر في البلاد، ويدعو المجتمع الدولي لدعم جهود تحقيق الاستقرار التي يتم إجراؤها من طرف لجنة المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا على وجه الخصوص؛

6. يرحب بتوقيع أحد عشر بلداً من منطقة البحيرات الكبرى يوم 24 شباط/ فبراير في أديس أبابا (إثيوبيا)، على اتفاق إطار يهدف إلى إحلال السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، ويرحب بالجهود الجارية التي يبذلها المؤتمر الدولي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي؛

7. يعرب عن ارتياحه للتقدم في عملية السلام في دارفور والتنظيم الناجح لمؤتمر المانحين في الدوحة ويشجع الممثل الخاص المشترك ومجموعة التنفيذ رفيعة المستوى التي شكلها الاتحاد الإفريقي على مواصلة جهودها لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في السودان، ويطالب، أخيراً، الجماعات المسلحة التي ما زالت مترددة بالانضمام إلى عملية السلام، ويهنئ كلاً من السودان وجنوب السودان على التقدم في طريق السلام والاستقرار ويشجعهما على تكثيف جهودهما من أجل التسوية النهائية للقضايا الأخرى بما في ذلك حل قضية آبيي؛

8. يسجل بارتياح التطورات الأخيرة في الصومال، بما في ذلك التقدم السياسي لحل القضايا الدستورية العالقة ويرحب من جهة، بالتزام الحكومة الاتحادية للصومال بالحوار مع السلطات الإقليمية لتعزيز المصالحة والوحدة الوطنية، وعلى الجانب الآخر، بالجهود المبذولة لإعادة بناء القوات المسلحة ودمج الميليشيات، ويدعو القادة السياسيين في الصومال وجميع الأطراف الصومالية الأخرى للتوحد من أجل توطيد المكاسب التي تحققت في البلاد، ويدعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم) لتمكين السلطات الصومالية من توسيع سيطرتها على كامل الأراضي؛

9. يعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار الجمود في عملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا، ويطلب من الاتحاد الإفريقي وشركائه الدوليين بتكثيف الجهود لمساعدة البلدين للتغلب على صعوبات عملية السلام، وإرساء الأسس السلام مستدام في المنطقة؛
10. يؤكد من جديد على الحاجة الملحة للتنفيذ الفعال لاتفاقية 6 حزيران/ يونيو 2010 بين جيبوتي وإريتريا لحل جميع القضايا العالقة وترسيخ تطبيع العلاقات بين البلدين؛

ثانياً: الوضع في الشرق الأوسط وفي البلدان العربية:

إذ يشير المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الثالث عشر، إلى التوصيات التي أقرّتها مؤتمرات الحوار البرلماني العربي الإفريقي والاتحاد البرلماني العربي حول الوضع في الشرق الأوسط:

فإنه:

1. يدعم بقوة تطلعات الشعوب العربية من أجل الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ويرحب بالنتائج التي تحققت في بعض البلدان.
2. يرحب بانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كدولة، ويعتبر أن الحصول على هذا الوضع سوف يساعد الشعب الفلسطيني على استكمال استقلاله، وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف، مع شجب الممارسات الإسرائيلية المنافية لحقوق الإنسان ويحث على الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والسجناء الفلسطينيين، بما في ذلك البرلمانيين الفلسطينيين المحتجزين ظلماً.
3. يدعم بقوة إرادة الشعب السوري لبناء دولة القانون التي تحترم الحريات العامة والإرادة التي عبّر عنها الشعب بحرية. ويندد بالتجاوزات والعنف ضد المدنيين الأبرياء، ويدعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية فوراً والبدء في مفاوضات جادة تؤدي إلى تداول السلطة وإقامة نظام ديمقراطي حيث يمكن لجميع الطوائف العيش في وئام في إطار احترام حقوق الإنسان والمبادئ العالمية للديمقراطية.
4. يدعم مغربية المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، ويدعم جميع المبادرات التي تقوم بها المملكة المغربية لاستعادة أراضيها المحتلة، ويدعو مملكة اسبانيا لفتح المفاوضات الرامية إلى تحرير هاتين المدينتين والجزر التي تحت سيطرتها.
5. يقر بانتماء الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ويطلب من جمهورية إيران الإسلامية البدء فوراً في مفاوضات مع دولة الإمارات العربية المتحدة لحل هذا النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ القانون الدولي.
6. يرحب بالتطورات الأخيرة للوضع في تونس ويدعم بقوة الجهود التي يبذلها المجلس الوطني التأسيسي لاستكمال صياغة الدستور الجديد للجمهورية وإنشاء مؤسسات ديمقراطية.

7. يرحب بالتغيرات الأخيرة التي حدثت في الجمهورية اليمنية ويدعم جميع المبادرات القائمة في هذا البلد والتي تهدف لتحقيق تطلعات الشعب في تداول السلطة والعيش في نظام سياسي ديمقراطي، ويدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإحلال السلام والأمن في هذا البلد، ويرحب بعقد مؤتمر الحوار الوطني ويأمل في أن يؤدي إلى تسوية نهائية لهذا الوضع عن طريق تكريس مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
8. يرحب بالتغيرات في ليبيا وبإقامة نظام ديمقراطي الوحيد القادر على استعادة السلام والأمن في هذا البلد، والذي يتيح له أن يلعب دوره كاملاً في أفريقيا والعالم العربي.
9. يستنكر الأعمال الإرهابية الإجرامية التي ارتكبت في أفريقيا والعالم العربي، ويدعم جميع التدابير التي اتخذتها البلدان للقضاء على الإرهاب والحفاظ على السلام والأمن في هذه المناطق.
10. تأكيد أهمية احترام سيادة الدول وعدم تدخل الدول في شؤونها الداخلية.

ثالثاً: تطوير التعاون العربي الإفريقي لدعم اقتصاديات الدول الإفريقية والعربية، وخاصة في المشاريع الاقتصادية المشتركة

إثر تبادل الآراء حول هذا البند، ارتأى المشاركون في هذا المؤتمر أنه من أجل دعم اقتصاديات البلدان الإفريقية والعربية يتعيّن اتخاذ التدابير التالية في إطار التعاون الإفريقي العربي:

أ- بيئة مواتية لتنمية الاستثمار

إن التعاون الإفريقي العربي المفيد لكلا الطرفين يتطلب وجود بيئة مواتية للاستثمار. ولذلك ينبغي أن تسن الأحكام القانونية والتنظيمية لإزالة العقبات التي تحول دون تنمية الاستثمار. ولهذا الغرض ينبغي على المشرّعين والحكومات اعتماد التدابير التالية:

- العمل من أجل حل النزاعات وتهيئة مناخ من السلام والأمن، والحفاظ على الاستقرار على أساس احترام القيم الديمقراطية والحكامة الجيدة؛
- تعزيز جهود السلام وإدانة الدول التي تعتدي على دول أخرى داخل الإقليمين في خرق لمبادئ السيادة لكل دولة؛
- واعتماد تشريعات وإجراءات تحفيزية تشجع الاستثمار، تنفيذ الأحكام الخاصة بتنسيق سياسات الاستثمار في البلدان الإفريقية والعربية؛
- تعزيز القدرات الإفريقية والعربية في مجالات التشاور وإعداد العقود لتنفيذ مشاريع استثمارية؛
- إزالة الحواجز الإدارية المتعلقة بإجراءات الاستثمار؛

- التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية من أجل توفير الخبراء والموظفين المؤهلين في جميع المجالات، وزيادة مرونة أسواق العمل، فيما يخص المهاجرين دون تمييز عرقي أو ديني طبقاً للقوانين الدولية المعمول بها؛
- تعزيز تنمية التجارة العربية الإفريقية عن طريق حظر الممارسات التجارية غير العادلة؛
- التنسيق في مجال مكافحة إنتاج والاتجار في المخدرات، والجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالبشر؛
- إزالة القيود المالية في تمويل المشاريع؛
- تطوير البنية التحتية وضمان توافر الطاقة والنقل؛
- ودعم المشاريع المشتركة في القطاعات ذات الأولوية وجمع الأموال اللازمة لتمويلها؛
- تنفيذ القرارات القائمة الخاصة بإنشاء مناطق التجارة التفضيلية ونظام ضمانات للاستثمار بين المناطق الإفريقية والعربية؛
- إنشاء صندوق عربي إفريقي لتمويل مشاريع اقتصادية مشتركة في إطار تنفيذ استراتيجيات التنمية الإفريقية العربية.

ب – وضع استراتيجية عربية أفريقية للاستثمار في أفريقيا.

من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتنمية الاستثمار، والاستراتيجية الإفريقية العربية في مجال الاستثمار، في بلداننا، ولاسيما في أفريقيا، ينبغي التركيز على ما يلي:

- إنشاء مركز المعلومات الاقتصادية الإفريقية العربية وقاعدة بيانات لفرص الاستثمار خاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية؛
- إقامة شراكات بين المستثمرين الأفارقة والعرب لتمويل برامج التنمية، ولاسيما في القطاعات الصناعية والزراعية؛
- تشجيع الاستثمارات بين الدول الإفريقية والعربية في قطاعات الموارد الطبيعية بغية الحد من استغلالها بشكل غير قانوني، وقطاعات الزراعة والموارد المائية وكذلك البنية التحتية الضرورية؛ تهدف هذه الاستثمارات إلى ضمان الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية والعربية؛
- تعزيز وسائل الاتصال بين الإقليمين الإفريقي والعربي خاصة عن طريق استكمال المشروعات القديمة لبناء الطرق السريعة الرابطة بين شمال إفريقيا وجنوبها مع تفرعات لها في البلدان العربية؛
- تشجيع الاستثمار العام والخاص في القطاعات الصناعية والزراعية، وكذلك في مجال التصنيع الغذائي، من أجل تسهيل إنشاء وحدات إنتاج والمشاريع التجارية المشتركة؛
- تشجيع البحوث المشتركة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

- تطوير مشاريع مشتركة بين الدول الإفريقية والعربية في مجال المحروقات والتعدين والسياحة والاتصالات، التي سوف تتيح استخدام الفوائض المالية العربية في مجالات الربحية العالية، وقد تفيد أيضاً التجربة العربية في البلدان الإفريقية؛
- تشجيع الاستثمار بين الدول العربية والإفريقية في سياق شراكة مفيدة للطرفين (رابح – رابح)، ويتم توجيه هذه الاستثمارات نحو قطاعات البنية التحتية، وشبكات الاتصالات، والنقل، والكهرباء والتعليم والصحة؛
- إنشاء شركات أفريقية عربية مشتركة لإنتاج وتجهيز وتسويق وتجارة منتجات السلع الزراعية والتعدينية؛
- تشجيع إنشاء وكالات أفريقية عربية مشتركة في مجال التسويق والتجارة؛
- تكوين لجنة وزارية عربية أفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية تتمثل مهمتها في تعزيز تنمية الشراكة الاستراتيجية بين البلدان الإفريقية والعربية في مجالات الاستثمار والتجارة؟
- وضع آليات للتعاون بين غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان الإفريقية والعربية؛
- تنظيم مؤتمرات اقتصادية متخصصة بمشاركة برلمانيين واقتصاديين وخبراء من إفريقيا ومن العالم العربي.
- إنشاء جمعية أفريقية عربية لرجال الأعمال؛
- عقد مؤتمر يجمع رجال الأعمال والفاعلين الاقتصاديين في البلدان الإفريقية والعربية؛
- إنشاء آليات تمويل لتشجيع تطوير مشاريع صناعية مشتركة بين الدول الإفريقية والعربية.
- العمل من أجل تنظيم مؤتمر يجمع المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في إفريقيا والدول العربية وذلك بشراكة بين البرلمان العراقي والبرلمان المغربي من جهة، ومنظمات حقوق الإنسان في البلدين من أجل دراسة الوسائل الرامية إلى إرساء التعايش السلمي بين دول الإقليمين.

ج– الاقتصاد الفلسطيني

يدين المؤتمر، من جهة، السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى إضعاف وتدمير الاقتصاد الفلسطيني عن طريق الحصار وإغلاق الحدود ومنع الاستيراد والتصدير عبر المعابر الإسرائيلية، ومن جهة أخرى، السيطرة الإسرائيلية على مداخيل الجمارك الفلسطينية واستنزاف الموارد الطبيعية الفلسطينية وخصوصاً موارد المحروقات، ويدين كذلك القيود المفروضة على المزارعين الفلسطينيين عن طريق منعهم من جني ثمار فاكهتهم، وبالسماح للمستوطنين الإسرائيليين المسلحين بالاعتداء على المزارعين الفلسطينيين ومزارعهم، وتدمير مساكنهم ومؤسساتهم ومنعهم من إعادة البناء خاصة في القدس وضواحيها، مع بناء مستوطنات جديدة وكذلك جدار الفصل العنصري الذي يمنع المواطنين الفلسطينيين من التنقل بحرية في أراضيهم الوطنية عن طريق وضع العديد نقاط التفتيش.

رابعاً: دور البرلمانات الإفريقية والعربية في ضمان احترام الأديان والمقدسات في المنطقتين وحماية الثقافات الوطنية للسكان الأفارقة والعرب ضد آثار العولمة.

نحن البرلمانيين المجتمعين في المؤتمر البرلماني العربي الإفريقي الثالث عشر:

1. اقتناعاً منا بتعددية اللغات الوطنية والتعابير الثقافية لبلداننا العربية والإفريقية تمثل إرثاً عالمياً غنياً وقيّماً يجب الدفاع عنه وتعزيزه؛
2. نؤكد على تطلعاتنا للانسجام والوحدة في التنوع، ومصالحة ثقافاتنا وتعايش شعوبنا مع اختلافاتهم. ومن هنا، يجب على شعوبنا العربية والإفريقية القدرة على ممارسة حقوقهم المتساوية الثابتة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وبدون أي تمييز قائم على الثقافة، والجنس، واللون، واللغة، والأصل العرقي أو الدين؛
3. وإذ يساورها القلق والفزع من انتشار خطاب وأعمال الإقصاء والتعصب والعنصرية وكراهية الأجانب، من بين أشكال أخرى مثيرة للقلق من التمييز وعدم الثقة، التي لا تزالون تعاني منها الجماعات والأفراد في عدة دول عربية وأفريقية بسبب هويتهم الدينية والعرقية والثقافية واللغوية.
4. نؤكد على ضرورة التوفيق بين التنوع والتماسك الاجتماعي لبناء الثقة في منطقتنا العربية الإفريقية وبين المنطقتين، والوصول إلى التقدم والازدهار وحياة جيدة. إن اختلافات اللغة والثقافة والعرق والدين واللون واضحة في كثير من مجتمعاتنا، التي يمثل كل واحد منها تجربة فريدة.
5. نشدد على أهمية التنسيق بين المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي والمنظمات الدولية مثل اليونسكو، والمنظمات غير الحكومية الإفريقية والعربية في مجال تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الحضارات؛
6. ندعو إلى تعزيز دور برلماناتنا في عودة الوعي واحترام الثراء في جميع الأديان وذلك بالعمل على إيجاد أرضية مشتركة بين الحضارات من أجل مواجهة، بطريقة مشتركة التحديات الإنسانية؛
7. نقر بأن العولمة تجلب تواصلاً أكبر بين بني البشر، وتفاعلاً متزايداً بين الحضارات والثقافات، ولكنها تطرح أيضاً تحدّي المحافظة على التنوع الفكري والثقافي والحضاري للجنس البشري؛
8. تشجع اعتماد تشريعات لمحاربة تهريب الكنوز الأثرية والثقافية والاتجار بها، واستعادة البضائع المسروقة إلى أماكنها الأصلية؛
9. نؤكد على التزامنا بحرية الفكر والرأي والتعبير، وندين بقوة وبشكل لا لبس فيه جميع أعمال التخويف أو الإغراء التي تؤدي إلى التطرف، والكراهية، والعنصرية وكراهية الأجانب والعنف. وعلينا أن نتذكر أنه لا يمكن تبرير العنف كرد فعل لذلك. ومن المهم تشجيع ودعم التبادلات والتعليم والحوار لأنهم يساعدون على الاحترام المتبادل ويساهمون في تحقيق السلام والأمن في بلداننا.

10. باعتبارنا برلمانيين عرباً وأفارقة نؤكد:

- إجراء انتخابات حرة ودورية حق التصويت لجميع المواطنين، دون تمييز؛
- احترام سيادة القانون، والمساواة أمام القانون وحق الجميع، بشكل متساوي، في التمتع بحماية القانون؛
- حرية الفكر والوجدان والدين، وحرية التعبير، بما في ذلك حرية وسائل الإعلام، وحرية تكوين الجمعيات، والتي بدونها لا يوجد مجتمع مدني نشط وملتزم، ولا تبادل ممكن للأفكار بين مواطني العالم؛
- احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع؛
- منع واضح لجميع أشكال التمييز؛
- وإنشاء إطار قانوني يكرس حماية هذه الحقوق والقيم.

11. ونطالب برلماناتنا وأعضائها باستخدام كل الوسائل المتاحة لحماية التنوع داخل مجتمعاتنا العربية والإفريقية وبين مجتمعات الإقليمين. ومن بين هذه الوسائل هناك إجراءات ملموسة على وجه الخصوص، تهدف إلى:

أ) إقرار وتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تحدد حقوق الإنسان الأساسية والحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك القوانين المطبقة التي تدعم وتعزز التدابير الرامية إلى الحفاظ على الاختلافات الثقافية والاعتراف بحقوق خاصة للأقليات العرقية أو اللغوية، مثل تعزيز ثقافاتهم واستخدام لغاتهم في التعليم ووسائل الإعلام؛

ب) اعتماد القوانين والأحكام ذات الطبيعة السياسية لتعزيز قبول التنوع بين أعضاء مختلف الفئات الاجتماعية، وتعزيز التفاهم والتسامح والاحترام المتبادل؛

ج) إقرار وتطبيق قوانين، لا سيما في مجال الحقوق المدنية، والتي توفر وتعزز المشاركة الفعلية للمجموعات من خلفيات متنوعة في عملية صنع القرار، بما في ذلك في البرلمان؛

د) منع ومكافحة التمييز والقضاء عليه، وإلغاء جميع القوانين التمييزية واعتماد قوانين مكافحة نشر، في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت، رسائل الكراهية والتطرف والعنصرية وكراهية الأجانب والعنف؛

هـ) تشجيع السياسات والتشريعات التي تحمي وتضمن حق الجميع في ممارسة كاملة وعلى قدم المساواة حرياتهم وحقوقهم الأساسية المتصلة بهويتهم اللغوية والدينية أو التعريفية؛

12. نطالب، علاوة على ذلك، برلماناتنا باتخاذ تدابير فعالة في مجال الحوار بين الثقافات، وهي:

أ) إنشاء وتعزيز الحوار بين الثقافات والتعاون مع المجتمع المدني والمجموعات المتنوعة في مجتمعاتنا العربية والإفريقية لرفع الوعي بالتحديات والطموحات والانشغالات الجديدة لشعوبنا المتنوعة ثقافياً؛

ب) اعتماد وتنفيذ تشريعات وسياسات واستراتيجيات وطنية للحوار بين الثقافات في إطار يجمع بين مختلف مجالات السياسة العامة، وهي التعليم والشباب والبرامج الرياضية، ووسائل الإعلام والثقافة، والتي تعطي الأدوات اللازمة لفهم واحترام التنوع، التي تسمح بتجربة ملموسة للحوار بين الثقافات، والتي تقرب النظم المختلفة للقيم؛

ج) إشراك واستشارة المجتمع المدني والمجموعات التي تمثّل التنوع الثقافي والديني والعنصري والعرقي واللغوي في وضع القوانين والسياسات التي تؤثّر عليهم مباشرة.

ويؤيد المؤتمر محتويات «رسالة عمان» التي تهدف مبادراتها إلى احترام الأديان وحماية الأماكن المقدسة والاحترام المتبادل بين الأديان والحفاظ عليها.

يدين المؤتمر الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد حقوق الإنسان والحقوق الثقافية والدينية والتاريخية للشعب الفلسطيني من خلال التدابير التشريعية مثل تغيير أسماء الأماكن والشوارع في القرى والمدن، وتغيير أسمائهم العربية إلى أسماء أخرى عبرية، وكذلك إدراج المواقع الدينية والتراث الفلسطيني في قائمة التراث اليهودي، وإجراء حفريات في الطابق السفلي وحول المسجد الأقصى التي تعرض أساساته للخطر وقد تؤدي إلى تدميره في حالة حدوث زلازل ضعيفة.

كما يدين المؤتمر إجراءات أخرى من بينها فرض تعليم البرامج الإسرائيلية في التعليم ونهب التراث التاريخي والثقافي الفلسطيني والتغيير الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية، وتدمير المنازل ومصادرة الأراضي وبناء مستوطنات جديدة وجدار الفصل العنصري، والأضرار التي لحقت بالأماكن المقدسة واحتلالها، فضلاً عن الحرائق المفتعلة في الكنائس وكتابة عبارات قذف للسيد المسيح والسيدة مريم العذراء على الجدران.

وأخيراً، يدين المؤتمر إصدار التشريعات العنصرية مثل قانون المواطنة وتهويد الدولة وعدم محاكمة مسؤولي الأمن والجيش عن الجرائم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين في مناطق مختلفة.

خامساً: المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي القادم

كلف المؤتمر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي القيام بالاتصالات مع الشعب الأعضاء في الاتحاد لتحديد المكان والزمان المناسبين لعقد المؤتمر الرابع عشر القادم وإبلاغ الجانب العربي بذلك.

خامساً: توجيه برقية شكر الى جلالة الملك محمد السادس

وافق المشاركون في المؤتمر على رفع البرقية التالية إلى مقام صاحب الجلالة الملك محمد السادس – حفظه الله:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يشرفنا ويسعدنا، نحن البرلمانيين العرب والأفارقة المجتمعين في الرباط – عاصمة المملكة المغربية، في إطار المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي الثالث عشر، بدعوة كريمة من البرلمان المغربي، أن نتقدم لجلالتكم بأصدق عبارات الشكر والعرفان والامتنان على كرم الضيافة وحسن الوفادة ودقة التنظيم.

لقد وفرت لنا روح الرباط الظروف المواتية لمناقشة جميع البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر والتي تمحورتا بالخصوص، حول التعاون الاقتصادي الإفريقي العربي وكذلك احترام الديانات والأماكن المقدسة، وقد أتيح للمؤتمرين أن ينوّهوا بالعمل الكبير الذي تقوم بها جلالتكم، بصفتكم رئيساً للجنة القدس، للحفاظ على المدينة المقدسة وهويتها ومساندة ومؤازرة الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه من أجل تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ولقد أتاح لنا انعقاد المؤتمر في عاصمة بلدكم الشقيق، الفرصة للاطلاع على المنجزات الهامة التي تحققت للشعب المغربي تحت قيادتكم المتبصرة، وبالخصوص التطورات الدستورية والقانونية التي شهدتها المملكة تعزيزاً للديمقراطية وتكريساً لاحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان والتي اقترنت بمنجزات ومكتسبات اقتصادية واجتماعية تستحق التنويه والإشادة.

أعانكم الله وسدد خطاكم وأدام عليكم نعم الصحة والعافية وعلى الشعب المغربي الشقيق الاستقرار والنمو والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

البرلمانيون العرب والأفارقة المشاركون في المؤتمر الثالث عشر

الرباط 26 – 27 حزيران/ يونيو 2013